

الآن هو الوقت المناسب: إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/بترها

حاجة ملحة لاستجابة عالمية

ملخص تنفيذي



وفقًا لأرقام اليونسيف الرسمية (٢٠٢٠)، يؤثر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على ما لا يقل عن ٠.٣٢ مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم. وتأتي هذه الزيادة بنسبة ٥١٪ مقارنة بالبيانات المتاحة سابقًا (والتي قدرت أن ختان الإناث أثر على ٠.٠٢ مليون فتاة) نتيجة للنمو السكاني في المجتمعات التي تمارس تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بالإضافة إلى البيانات المتاحة حديثًا من الدول التي لم تكن مُدرجة في البيانات السابقة. وللمرة الأولى على الإطلاق، تتضمن بيانات اليونسيف تقديرات مُحددة لمعدل انتشار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في آسيا (٠.٨ مليونًا)، والشرق الأوسط (٦ ملايين)، والدول التي يمارس فيها تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية من قبل مجتمعات صغيرة أو سكان الشتات (مليون إلى مليونين). ورغم أن الرقم الإجمالي أصبح تقديرًا عالميًا شاملاً، فإن البيانات التفصيلية حول انتشار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على المستوى الوطني لا تزال متاحة لـ ١٣ دولة فقط حول العالم.

يقوم هذا التقرير بتحديث البيانات من تقرير عام ٢٠٢٠، تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: دعوة لاستجابة عالمية، الذي يقدم أدلة مفصلة وشاملة على حدوث تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء العالم، في العديد من الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية، بين مجتمعات السكان الأصليين و/أو مجتمعات الشتات. وقد تم إنتاج تقديرات غير مباشرة، واستطلاعات بحثية صغيرة النطاق، وأدلة سرديّة توثق هذه الممارسة من قبل الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية والناشطين/ات والمنظمات الشعبية المجتمعية التي تعمل بشجاعة لإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء العالم. وبفضل هذه الأدلة، قدمت هذه المنظمات الدعم للنساء والفتيات المتضررات، وقامت بالدعوة لدى صانعي السياسات والمحاكم والسلطات المحلية لإدخال وإنفاذ الأطر القانونية والسياسية لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية.

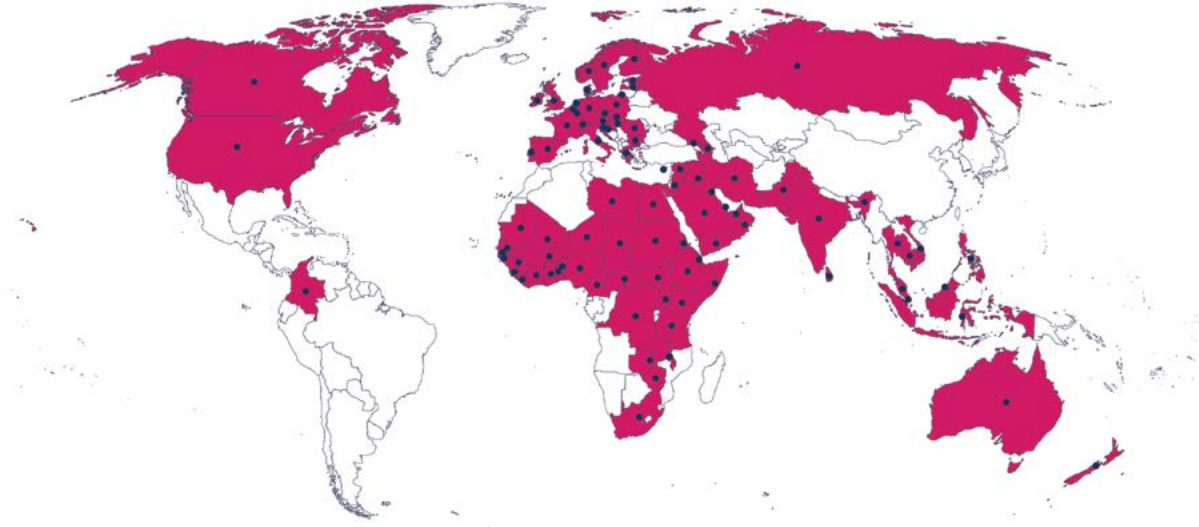
منذ نشر التقرير الأخير في عام ٢٠٢٠، تُظهر الأدلة والبيانات الحديثة أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية يُمارس في ثلاث دول إضافية على الأقل، وهي:

- أذربيجان، حيث كشفت التحقيقات البحثية في عام ٢٠٢٠ عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في عدد قليل من القرى في مجتمعات شمال القوقاز؛
- فيتنام وكمبوديا، حيث تُظهر النتائج الأولية من البحوث الجارية أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية يُمارس من قبل مجتمع التشام.

وفي دول أخرى، نُشرت تقارير وبيانات جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، مما عزز الأدلة حول انتشار وممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في عدة دول منها المملكة العربية السعودية، وماليزيا، وسريلانكا، والإمارات العربية المتحدة، والفلبين، وكولومبيا.

«تشويه الأعضاء
التناسلية الأنثوية/
بترها موجود في
٩٤ دولة على الأقل
في جميع أنحاء
العالم»

١ الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية تشير إلى النساء والفتيات اللاتي تعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. لأغراض هذا التقرير، سُستخدم عبارة «الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية» أو «الناجيات» أو «النساء والفتيات اللاتي تعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية» للإشارة إلى هؤلاء النساء والفتيات الشجاعات.



تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية موجود في ٤٩ دولة على الأقل، ويجب تسليط الضوء عليها جميعاً على المستوى الدولي

كما سيوضح هذا التقرير، ثمة ١٣ دولة تتوفر فيها بيانات تمثيلية على المستوى الوطني عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما لا يقل عن ٣٦ دولة أخرى تم توثيق ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية فيها إما من خلال تقديرات غير مباشرة (عادةً ما تستخدم في الدول التي يمارس فيها تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية بشكل رئيسي من قبل مجتمعات الشتات)، أو من خلال دراسات على نطاق ضيق، أو من خلال أدلة سرديّة وتقارير إعلامية. على الرغم من أن هذا التقرير لا يهدف إلى تقديم استعراض شامل لجميع البيانات المتعلقة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أنه يُظهر بوضوح أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ممارسة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وإذا أردنا القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية عالميًا بحلول عام ٢٠٣٠، يجب علينا قياس مدى انتشاره في كل دولة وتسريع الجهود الدولية لإنهاء هذه الممارسة الضارة.

يؤدي الافتقار إلى الوعي العالمي إلى نقص في الجهود والاستثمارات الدولية

على الرغم من وجود قاعدة أدلة قوية ومتطورة باستمرار على الوجود العالمي لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أن مستويات الوعي بين الجمهور والمسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالطبيعة العالمية لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لا تزال متدنية. ويواجه الناشطون/ات والمجموعات التي تعمل على إنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية تحديات هائلة في عملهم/ن، ويزيد من هذه التحديات في كثير من الحالات غياب بيانات موثوقة، وعدم كفاية الدعم والتمويل من المجتمع الدولي، وإحجام الحكومات الوطنية عن اتخاذ إجراءات بشأن هذه القضية، لا سيما في الدول التي لا تعرف تقليدياً بممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. إن ردة الفعل المتزايدة ضد حقوق النساء والفتيات، والتي أدت إلى تحديات قانونية للقوانين القائمة المناهضة لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما هو الحال في كينيا وغامبيا، تهدد أيضًا بعكس مسار التقدم والمكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال عقود من الجهود التي بذلها الناجيات والناشطون/ات على مستوى القاعدة الشعبية المجتمعية.

من المُعترف به على نطاق واسع أن الجهود المبذولة لإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية تعاني من نقص شديد في الموارد، مما يستلزم استثمارًا عاجلاً. في حين أن معظم التمويل الحالي يتركز في عدد محدود من الدول في المنطقة الأفريقية، إلا أن الاستجابات لا تزال تعاني من نقص شديد في الموارد في هذه الدول. ولا تتلقى آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية سوى حصة ضئيلة من الاستثمار. في هذه المناطق، لا تعترف العديد من الحكومات حتى الآن بوجود تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في دولها (بل وتنكر ذلك صراحةً في بعض الحالات)، مما يقوض وأحيانًا يسيء علنًا إلى عمل الناجيات والناشطين/ات المحليين/ات.

إن الطبيعة العالمية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لا تتطلب استجابة عالمية فحسب، بل تتطلب استجابة دقيقة مصممة خصيصًا لتلبية الملامح الخاصة لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية وفقًا لأنماط ممارستها في مناطق ودول ومجتمعات مختلفة. كما يوضح هذا التقرير، هناك حاجة إلى بيانات أكثر دقة وشمولاً حول مدى انتشار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزيادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى إنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتنفيذ الفعال للقوانين التي تحظر ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلى جانب السياسات والخدمات الشاملة المصممة خصيصًا للناجيات، في كل دولة تُمارس فيها هذه الممارسة.

من خلال أهداف التنمية المستدامة، تعهد النشطاء/الناشطات والدول بالتزامات علنية قوية بالقضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا الهدف، يجب الآن وضع الالتزامات السياسية موضع التنفيذ الكامل من خلال تكثيف الجهود على المستوى العالمي، وجمع وتعميم البيانات الموثوقة، وتوفير التمويل الضروري لوضع وتنفيذ قوانين وسياسات فعالة للقضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية نهائيًا.

يؤثر غياب الإرادة السياسية والوعي بوجود تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في جميع أنحاء العالم على توافر تدابير الحماية للنساء والفتيات المعرضات للخطر. ومن بين ٤٩ دولة تتوفر لديها بيانات عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية لم يتناول سوى ٨٥ دولة فقط تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية على وجه التحديد في إطارها القانوني الوطني. تم إحراز تقدم منذ عام ٢٠٢٠، حيث سنت كل من [السودان](#)، [إندونيسيا](#)، [وفنلندا](#)، [وبولندا](#)، [والولايات المتحدة](#) قوانين اتحادية جديدة ضد تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما عززت دول أخرى قوانينها (مثل [فرنسا](#) التي تشترط التثقيف أو التوعية بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية في المدارس)، وأصدرت قوانين على مستوى الولايات (مثل [ولاية غلمدغ](#) في الصومال)، أو اعتمدت تشريعات جديدة على المستوى الإقليمي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. يمكن القول إن الاعتراف الرسمي بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية باعتباره انتهاكًا (سواء في قانون مستقل لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية أو من خلال أحكام محددة في القوانين القائمة) هو الخطوة الأولى لتنفيذ التدخلات الوطنية للقضاء عليه وحماية النساء والفتيات.

تُعد القوانين المناهضة لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية هي الأكثر شيوعًا في القارة الأفريقية، وكذلك في الدول التي يُعرف أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية يُمارس فيها إلى حد كبير من قبل مجتمعات الشتات، بما في ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية. تتخلف آسيا والشرق الأوسط عن الركب في سن حظر قانوني ضد تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. في عام ٢٠٢٠، أصبحت إندونيسيا أول دولة آسيوية تصدر قانونًا ضد تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية، بموجب اللائحة الحكومية رقم ٨٢/٢٠٢٠، التي تحظر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية للرضع والأطفال الصغار، وكذلك الأطفال دون سن المدرسة، (يرجح أن تقتصر على من هم دون سن الخامسة).

لتحقيق هذا الهدف، تدعو التوصيات الرئيسية المطروحة في هذا التقرير الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المانحة إلى

التوصيات الرئيسية

- تعزيز الالتزام السياسي العالمي، وإعطاء الأولوية لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية؛
- تعزيز قاعدة الأدلة من خلال البحث النقدي؛
- زيادة الموارد لتحقيق الهدف العالمي (الهدف ٣.٥)؛
- سن قوانين وسياسات وطنية شاملة وإنفاذها؛
- تحسين رفاه الناجيات عبر تقديم الدعم والخدمات اللازمة.